العدد الثامن والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية"

إعداد الباحث:

عبدالرزاق سليمان محمود العربيات

العدد الثامن والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية. كما وهدفت الدراسة إلى التعرف على الفروق في إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، وسنوات الخدمة)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي ، وقد تكون عينة الدراسة من (26) من موظفين محكمة بلدية السلط الكبرى. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة اتفاق موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى على أن أعضاء المجلس البلدي يقومون بممارسة أدوارهم في الأنشطة الرئيسية كانت مرتفعة.كما وتوصلت النتائج الى أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية تعزى لمتغير سنوات الخدمة، ولصالح أفراد العينة من سنوات الخبرة التي تزيد عن 15 عاما، واخيرا توصلت النتائج الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية تعزى لمتغير الجنس، ولصالح أفراد العينة من الذكور.

الكلمات المفتاحية: إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى، أعضاء المجلس البلدي، ممارسة الأدوار في الأنشطة الرئيسية.

المقدمة

شهد العالم خلال الأعوام القليلة حدوث طفرة كبيرة في مجال التنمية المحلية، كما وشهد تحولات سريعة في كافة جوانب الحياة البشرية، وقد كان لهذه التغيرات أثر كبير على أعضاء المجلس البلدي في كافة دول العالم، وعليه فقد أضحت هذه المجالس تساهم في توفير كافة الإجراءات والسبل من أجل توفير المال اللازم لتنفيذ المشاريع التنموية والخدماتية المتنوعة في المجتمعات، وعليه فقد قامت العديد من الدول في نقل جزء كبير من الصلاحيات إلى الهيئات والمجالس البلدية، وبذلك أصبحت هذه المجالس هي المسؤولة عن عملية تسيير شؤون المجتمع المحلي، ورفع درجة الوعي المحلي للمواطنين لتحقيق التعاون بينها، وبين السكان المحليين في المدن والبلدات المختلفة. كما وساهم هذا التطور في إطار صلاحيات وأهداف المجالس والهيئات المحلية إلى إبراز مفاهيم ورؤى تنموية لهذه الهيئات المحلية من أجل تحقيق التنمية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع، وهذا يتطلب تطوير الوعي التنموي لأفراد المجتمع، وتحفيزهم من أجل المشاركة في رسم السياسات المحلية، ومتابعة المشاريع التي تنفذها الهيئات المحلية المتعلقة (لدغش،2015).

كما وتعتبر تعد المجالس البلدية من أهم الوسائل التنظيمية التي تستخدم في تحقيق أهداف التنمية وإدارة تنفيذها؛ وعليه فقد عملت العديد من الحكومات على دعم وتعزيز المجالس البلدية عبر تبني أسلوب ومنهج الإدارة المحلية من خلال اتباع أسلوب اللامركزية؛ كما وأن المجالس البلدية تعتبر شخصية معنوية مستقلة تقوم على إدارة المرافق العامة من أجل تغزيز كفاءتها الإدارية وتحقيق أهدافها(ربايعة وحبش، 2013).

وتعد المجالس البلدية نظاما إداريا، وأسلوبا تتبعه الدول بهدف تحقيق أهداف إدارية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية، إذ يمارس نظام المجالس البلدية الوظيفة التنفيذية، وتقوم هذه المجالس على توزيع الوظيفة الإدارية للدولة بين الحكومة المركزية، وهيئات محلية

منتخبة، تعمل تحت إشراف الحكومة المركزية، ورقابتها. وعليه وبسبب تزايد الأعباء الملقاة على عاتق الحكومات المركزية، وضعف قدرتها على القيام بكافة الأعمال المنوطة بها بكفاءة وفاعلية، ونظراً لتزايد الوعي السياسي لدى المواطنين، ورغبتهم بالمشاركة في إدارة أنفسهم، فقد لجأت العديد من الدول إلى تطبيق نظام الإدارة المحلية من خلال انتخاب أعضاء المجالس البلدية، من أجل تحقيق مصلحة الوطن والمواطن ، وتعتبر إدارة البلديات حق قانوني ودستوري، تؤكد النضج الإداري والاجتماعي لمكونات المجتمع إذا ما استطاعت الجهات الموكلة بإدارة البلدية من إدارتها باقتدار (أبو فارس والخرابشة، 2010).

وقد أدركت الأردن دور المجالس البلدية في تحقيق التنمية الحضرية المحلية، وعليه فقد تم تفعيل ودعم دور المجالس البلدية المحلية لكي تصبح اداة من ادوات المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات المحلية ، كما وتعتبر أداة رقابية لتقييم اداء الجهاز البلدي، كما وتعمل على دعم عملية التخطيط والتوجيه للتنمية في البيئة الحضرية.

وقد طبقت المملكة الأردنية الهاشمية نظام الإدارة المحلية من خلال إنشاء المجالس البلدية في كافة أنحاء المملكة، حتى يتسنى لهم تقديم خدماتها لهم، وتنظيم عملية إدارة المرافق العامة، وفق طريقه مدروسة، تتفق والتشريعات والأنظمة السائدة في الدولة، حيث يعود تاريخ إنشاء المجالس المحلية في الأردن إلى عام 1882 عندما تم إنشاء أول مجلس بلدي في الأردن. وعليه ونظراً لأهمية الدور الذي يقوم به أعضاء المجلس البلدي فقد جاءت فكرة هذه الدراسة والتي تهدف إلى التعرف على إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية.

مشكلة البحث وتساؤلاته

تعتبر اتجاهات الموظفين من أهم العوامل التنظيمية التي تدفع الأفراد نحو التغيير في كافة المؤسسات بشكل عام وفي البلديات بشكل خاص. كما وتعتبر الاتجاهات إحدى العناصر الرئيسة الهامة والتي تؤثر في السلوك الإنساني ودوافعه، وعليه فأن دراسة اتجاهات العاملين في ي كافة المؤسسات بشكل عام وفي البلديات بشكل خاص من أهم القضايا نظراً لأن الاتجاهات تعتبر المحرك الأساسي في دوافع الفرد في المؤسسات، وعليه فأنه يتوجب على إدارة كل مؤسسة أن تتعرف إلى الاتجاهات المختلفة التي يكونها الأفراد في كافة المؤسسات بشكل عام وفي البلديات بشكل خاص سواء كانت هذه الاتجاهات إيجابية أم سلبية، حتى تتمكن إدارة المؤسسات من تعزيز الاتجاهات الإيجابية وتعديل الاتجاهات السلبية.

ومن ناحية أخرى ونظراً للتوسع الكبير الذي تشهده المجالس البلدية والمحلية في الأردن في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوسع الصلاحيات لرؤساء هذه المجالس وأعضائها وتزايد أعداد الموظفين فيها، فأصبح يتوجب على كافة المؤسسات بشكل عام وفي البلديات بشكل خاص دراسة أوضاعهم المختلفة بشكل عام، ودراسة اتجاهاتهم نحو قياداتها بشكل خاص، وعليه فأن مشكلة الدراسة تتمحور في الإجابة على الأسئلة التالية:

السؤال الرئيسي الأول: ما هي إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية؟

السؤال الرئيسي الثاني: هل هناك فروق في إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية تعزى للمتغيرات الديمغرافية(الجنس، وسنوات الخدمة)؟ وينبع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك فروق في إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية تعزى لمتغير الجنس؟
- هل هناك فروق في إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية تعزى لمتغير سنوات الخدمة؟

فرضيات البحث

فرضية البحث الرئيسية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية تعزى للمتغيرات الديمغرافية(الجنس، وسنوات الخدمة). **وينبع عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:**

- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية تعزى لمتغير الجنس.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

أهداف البحث

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

التعرف على إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية.

التعرف على الفروق في إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية تعزى للمتغيرات الديمغرافية(الجنس، وسنوات الخدمة)؟ وينبع عن هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على الفروق في إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية تعزى لمتغير الجنس.
- التعرف على الفروق في إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تقوم على استقراء وتشخيص إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية، وعليه تتمثل أهمية الدراسة في شقين:

أولاً: الأهمية العلمية

- جاءت أهمية هذه الدراسة من أهمية إلقاء الضوء على إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية، ولذلك تعد هذه الدراسة إضافة جديدة لمكتبة الدراسات التي تتعلق بهذا الموضوع، نظراً من لندرة الدراسات التي تبحث في إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية على حد علم الباحث بسبب حداثة الموضوع.
- كما وأن تناول إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية سيساهم في تقديم العديد من التوصيات والمقترحات التي تساعد في سهولة اتخاذ القرارات في البديات بشكل عام وفي بلدية السلط الكبرى بشكل خاص.

ثانياً: الأهمية العملية

- أن نتائج الدراسة ستوفر لمتخذي القرار في البلديات الباحثين والمهتمين بالدراسات معلومات مهمة عن إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية، كما وستقدم مساعدة للمسؤولين والمعنيين وصناع القرارات في البلديات للتعرف على كيفية إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية، وبالتالي تساعدهم في اتخاذ الإجراءات المناسبة.
- كما ويؤمل أن يستفاد من نتائج هذه الدراسة في بعض الدراسات والأبحاث اللاحقة والتي من الممكن أن تتناول نفس الموضوع في أبعاد وأماكن مختلفة ، وأن نتائج هذه الدراسة سوف تساعد في الخروج بتوصيات تبيّن دور إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

تعتبر الاتجاهات من أهم العناصر المؤثرة في السلوك الإنساني ودوافعه، لذلك تعدّ دراسة اتجاهات العاملين في المنظمات والهيئات من القضايا المهمة والأساسية، نظراً لأن جميع الأفراد في المؤسسة يكون لهم اتجاهات ووجهة نظر معينة نحو العمل ونحو الرؤساء ونحو الإدارة العليا في تنفيذها للمهمات الموكلة إليها فالاتجاهات هي محرك رئيس في دوافع الفرد في، المنظمة، وتتكون الاتجاهات تتكون من ثلاثة أنماط (عبيد وآخرون، 2014):

- عاطفي/ انفعالي: ويشير هذا الجانب من التجاه إلى ما نرغب أو لا نرغب، وإلى ما نحب وما لا نحب في الشيء أو الشخص موضوع الاتجاه ، أي أنه يتضمن مشاعر الفرد أو عاطفته حول الشيء ،سواء بشكل: إيجابي ،أم محايد أم سلبي، وقد حظي هذا الجانب باهتمام كبير في السلوك التنظيمي، خاصة فيما يتعلق بالرضا الوظيفي.

- الجانب المعرفي /ألمعلوماتي: وهذا يتعلق باعتقادات الفرد ومدركاته وآرائه التي يتبناها تجاه الشيء ،أو الشخص ،أو الحدث، وتتكون تلك الاعتقادات من الأفكار والمعارف والمشاهدات والتفسير المنطقي للعلاقات بينها.

- السلوك: ويطلق عليه البعص (النوايا السلوكية) ، وهو: ميل الفرد للسلوك بطريقة معينه نحو الشيء(صداقة، عدائية، ودية، مساندة) ، وهذه الأفعال يمكن قياسها لفحص الجانب السلوكي في الاتجاهات.

ومما يجدر الإشارة إليه أن الدول تختلف في الطرق والأساليب التي تتبعها في اختيار أعضاء المجالس المحلية، ومن أهم أساليب اختيار أعضاء المجالس المحلية المتبعة في شتى أنحاء العالم(أبو فارس والخرابشة، 2010):

- أسلوب الانتخاب المباشر: حيث يقوم سكان الوحدة المحلية بانتخاب أعضاء المجلس المحلي مباشرة، من بين الأشخاص الذين رشحوا أنفسهم لها، ويحقق هذا الأسلوب الفوائد الآتية: يعد المجلس الذي ينتخبه السكان المحليون مباشرة، أقرب صلة بهم، وأكثر تعبيرا عن إرادتهم، ومعرفة بأمورهم وحاجاتهم ، و درجة عالية من الاستقلال في اتخاذ القرارات والمشاركة في صنعها من خلال اختيار ذوي الكفاءة والخبرة لإدارة الخدمات البلدية . كما وأن هذا الأسلوب يدعم المفاهيم الديمقراطية، ويعزز المشاركة الشعبية إذ تعتبر المشاركة الشعبية عاملا مهما في ترشيد القرار الحكومي فيما يحقق المصلحة الأكبر للمواطن، كونها تجعله في موقع المسؤولية المشتركة مع الجهات الرسمية مما يزيد مستوى الوعي والمبادرة لدى المواطنين، وإرساء مبادئ العدالة والتأكيد على عامل الولاء والانتماء للوطن. **ويؤخذ على هذا الأسلوب أنه** يفوز الانتخاب أكثر المرشحين شعبية، وليس بالضرورة أكثرهم كفاءة وفاعلية. كما وينجم عن هذا الأسلوب مشكلات عديدة، ولا سيما في الدول النامية، بسبب نقص درجة الوعي، والثقافة بالعملية الديمقراطية.

- أسلوب التعيين: حيث تقوم الحكومة المركزية بتعيين أعضاء المجلس المحلي، ويحقق هذا الأسلوب الفوائد الآتية ضمان دخول أعضاء يتمتعون بالخبرة والكفاءة، ويجنب الدولة كثيراً من المشكلات، والتكاليف التي هي في غنى عنها. **لكن يؤخذ على هذا الأسلوب:** الإخلال في استقلالية المجالس المحلية، وحرمان السكان المحليين من المشاركة الشعبية ومن سيادة المفاهيم الديمقراطية.

- أسلوب المزج بين الانتخاب والتعيين: حيث ينتخب السكان المحليون مباشرة عددا من المرشحين، وتقوم الحكومة المركزية بتعيين العدد المتبقي، وينبغي أن يكون عدد الأعضاء المنتخبين أكثر من عدد الأعضاء المعينين، وهذا الأسلوب يضمن دخول عناصر كفؤه إلى المجلس البلدي، وفي الوقت نفسه يعزز المفاهيم الديمقراطية.

وتقوم محكمة بلدية السلط الكبرى وهي عبارة عن محكمة صلح من جميع الوجوه بالمعنى المبين في قانون تشكيل المحاكم النظامية (قانون تشكيل محاكم البلديات) وأي قانون أخر معمول به، وتختص محكمة البلدية بالنظر في الجرائم التي ترتكب ضمن حدود البلدية وأي تشريع آخر يخول محكمة البلدية بالنظر في الجرائم التي تتناولها احكامة والتي تقع ضمن حدود البلدية، ومن أهم إجراءات محكمة البلدية ما يلي(موقع بلدية السلط الكبرى، 2020):

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد الثامن والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

- **إصدار براءة الذمة :** نقوم بإصدار براءة الذمة بناءً على تسديد المخالف (المشتكى عليه) للقضايا المحكوم بها أو قد لا يكون الشخص عليه قضايا أصلاً نقوم باعطائة براءة الذمة بناءً على طلبة .
- **مذكرات إحضار:** في مثل هذه الحالة نقوم بإصدار مذكرة إحضار إلى التنفيذ القضائي المعني في هذه الأمور بالنسبة إلى الأشخاص المطلوبين لدينا مثل أن يكون على شخص معين قضية (مشتكى عليه) صادره بحقه ولم يأتي إلى حضور الجلسة أو شاهد أو مشتكي في هذه الحالة نصدر بحقه مذكرة إحضار لجلبة إلى المحكمة واتخاذ الإجراءات القانونية بحقه.
- **إعطاء كف الطلب:** يصدر كف الطلب بناء على مذكرة الإحضار الصادرة بحق المخالف (المشتكى عليه أو شاهد أو مشتكي كلاً على حسب موضوعه في القضية) بعد أن يحضر الشخص المعني المطلوب لدى المحكمة عن طريق التنفيذ القضائي تقوم باعطائه كف الطلب بعد أن يتم اتخاذ إجراءات قانونية بحقه مثل ان يسدد المبلغ المحكوم به أواستبدال عقوبة الحبس بالغرامة أو ليس الشخص المقصود وهكذا .
- **إدخال والاستعلام عن المخالفات بكافة أنواعها ضمن اختصاص محكمة بلدية السلط:** عند حضور مراجع إلى محكمة البلدية ويريد أن يستعلم أن كان هناك مخالفه صادرة بحقه أم لا هناك جهاز يكون عليه جميع المخالفات نقوم بالتدقيق على اسمه ويتبين إلينا أن كان هناك مخالفة صادرة بحقه أم لا مع إعطاء المراجع رقم مخالفته ونوعها وبناء على ذلك نقوم بالإجراءات القانونية اللازمة في حقه .
- **استلام القضايا المتعلقة بمخالفات السير من مديرية شرطة محافظة السلط قسم السير ومركز امن المدينة :** ومن ضمن اختصاص محكمة البلدية النظر بقضايا السير الواردة من مديرية الشرطة محافظة السلط قسم السير أو مركز امن المدينة ومن ثم أعطاء صاحب القضية (المشتكى عليه) موعد جلسة لحضورها وبعد حضور الجلسة لدى المحكمة يقوم القاضي بمحاكمته ويكون قرار القاضي الصادر بحق المخالف (المشتكى عليه) أما إدانته وعليه يقوم بدفع قيمة المخالفة المترتبة عليه أو يقضي بحبسه أو إعلان براءة المشتكى عليه أو عدم مسؤولية .
- **استلام القضايا المتعلقة بمخالفات الصحة والأبنية من بلدية السلط الكبرى والمناطق التابعة لها :-** يرد من القسم الصحي مخالفات متنوعة بحق المحالات وأصحاب البسطات وأحيانا منازل حسب نوع الجرم المرتكب بحق المخالف نقوم بتبليغ أصحاب القضايا بالحضور إلى المحكمة لوجود جلسة بحقهم وعندها يقوم القاضي بالنظر في القضايا وكما هو الحال عليه في مخالفات السير من إجراءات قانونية لازمة .

الاعتراض : يقوم المشتكى عليه بالاعتراض على الحكم الصادر بحقه وذلك الأسباب منها :

- لم يتبلغ موعد الجلسة بصورة قانونية.
- لديه بينات دفاعية حرم من تقديمها للمحكمة .
- أن العقوبة شديدة لا تتناسب مع الجرم المسند .

وعليه تقوم بتحديد موعد جلسة له ليقوم القاضي بدورة بنظر قضيته وبأسباب اعتراضه على الحكم الصادر بحقه والسير بالإجراءات القانونية .

الاستئناف: يتم استئناف القضية التي لم يعد للمشتكى عليه حق الاعتراض عليها بعد دفع رسم الاستئناف الأسباب التي يقدمها المستأنف بناءً على الاستدعاء تقدم لمحكمة الاستئناف على قرار قاضي محكمة البلدية .

الإعلام الجزائي : بدوره يقوم بتبليغ المشتكى عليه لدفع قيمة المخالفة أو الاعتراض عليها ضمن المدة القانونية عشرة ايام من تبليغ المشتكى عليه بالذات في حاله عدم حضوره إلى المحكمة نصدر مذكرة إحضار بحقه وإرسالها إلى التنفيذ القضائي لتعميم عليه ضمن حدود المملكة الأردنية الهاشمية والمراكز الحدودية وجلبه للمحكمة علماً بان قرار قاضي محكمة بلدية السلط الكبرى يعتبر قطعي بعد مرور المدة القانونية في حاله عدم حضور المشتكى عليه.

نظام مخالفات السير : إدخال مخالفات السير لدى قسم سيرالسلط بواسطة مدخل بيانات من محكمة بلدية السلط الكبرى على نظام أمانة عمان الكبرى .

قسم المحاسبة : ويكون دور قسم المحاسبة بتحصيل قيمة المخالفة من المشتكى عليه بعد أن يكون القاضي قد اصدر حكمه في القضية بدفع قيمة المخالفة المحكوم بها المشتكى عليه أو أن يكون الحكم بالحبس حينها يستبدل قيمة الحبس بالغرامة المالية بعد موافقة القاضي على ذلك وأعطائة بناء على ذلك وصل مالي موقع ومختوم بختم قسم المحاسبة يشعر بأنه قد دفع ما ترتب عليه من مستحقات مالية.

ثانياً: الدراسات السابقة

هدفت دراسة (العلوان،2017) إلى التعرف على اتجاهات اعضاء المجلس البلدي باتجاه ممارستهم لأدوارهم في أنشطة الجهاز البلدي في المملكة العربية السعودية، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكونت عينة الدراسة من (343). وتوصلت نتائج الدراسة أن مستوى أداء عضو المجلس البلدي بشكل عام مستوى متوسط، كما وأظهرت ان ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره بشكل عام متوسطة وضعيفة على معظم الانشطة الرئيسية في الجهاز البلدي، كما وتوصلت الدراسة إلى أن مدى ممارسة عضو المجلس البلدي لدوره الرقابي متوسط ، ومدى ممارسته لدوره الاستشاري وابداء الرأي في بعض الموضوعات والقضايا البلدية الرئيسية ضعيف. وأوصت الدراسة بأهمية تمكين عضو المجلس البلدي لكي يكون قادرا على ممارسة دوره الرقابي والتقريري على الانشطة الرئيسية في الجهاز البلدي.

أما دراسة (Taurai et al., 2016) فقد هدفت إلى التعرف على إتجاهات موظفي أعضاء المجلس البلدي في قضايا الحكم المحلي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن إتجاهات موظفي أعضاء المجلس البلدي في الحكم المحلي قد تأثرت بالتدخل السياسي ، ونقص الاهتمام العام ، ونقص التعاون بسبب الجهل بعمليات الحكومة المحلية. توصي الدراسة بضرورة إشراك الجمعيات المقيمة في تثقيف السكان حول عمليات وإجراءات الحكومة المحلية حتى يتمكنوا من المشاركة بثقة.

وهدفت دراسة (عبيد وآخرون، 2014) إلى التعرف على اتجاهات موظفي البلديات نحو أعضاء المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تصميم استبانة تكوّنت من(46) فقرة بهدف قياس اتجاهات الموظفين، حيث تمتعت بدرجة صدق عالية، وبدرجة ثبات(0.88) ، وقد وُزِّعت على عينة بلغ حجمها(346) موظفاً وموظفة ،أي ما نسبته(49%) من كامل مجتمع الدراسة. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن اتجاهات موظفي البلديات نحو أعضاء المجالس كانت سلبية، وأن عدم قيام أعضاء المجلس البلدي بمكافأة الموظف المتميز. كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ، بين متوسطات إجابات الموظفين فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو أعضاء

المجالس البلدية المنتخبة، وذلك حسب كل من متغير الجنس، وسنوات الخبرة للموظف، في حين تبين عدم وجود فروق حسب كل من متغير المؤهل العلمي، ومتوسط الدخل الشهري، والموقع الوظيفي للموظف، وأوصت الدراسة بضرورة اتباع المجالس البلدية لسياسية واضحة وعادلة في الترقيات للموظفين.

أما دراسة (ربايعة وحبش، 2013) فقد هدفت إلى معرفة دور المشاركة الشعبية في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين، وذلك من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية المنتخبة في هذه المحافظة، ومعرفة درجة اختلاف آرائهم باختلاف كل من متغير الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والموقع الإداري لعضو المجلس البلدي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الدرجة الكلية لمشاركة أفراد المجتمع المحلي في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية المنتخبة كانت دون المتوسط، كما أظهرت الدراسة أن الدرجة الكلية لدور هذه المشاركة في إنجاح المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية كانت دون المتوسط أيضاً. كما وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد فروق إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات، الجنس والعمر والمؤهل العلمي والموقع الإداري لعضو المجلس البلدي، بينما أظهرت الدراسة وجود علاقة خطية قوية وموجبة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (a=0.05) بين درجة مشاركة أفراد المجتمع المحلي في المشاريع التي نفذتها المجالس، وبين درجة دور هذه المشاركة في إنجاح المشاريع المنفذة، وذلك من وجهة نظر أعضاء المجالس.

بينما هدفت دراسة (Kosecik & Sagbas, 2004) إلى البحث في دراسة الخصائص السائدة للمواقف العامة تجاه الحكومة المحلية في تركيا، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن مستوى المعرفة العامة بالحكومة المحلية منخفض وأن الناس لا يشتكون من خدمات الحكومة المحلية على الرغم من انخفاض مستوى الرضا. الاعتقاد بأن الشكاوى لن يكون لها أي تأثير هو السبب الرئيسي لعدم الشكوى. يتم أيضًا تقييم تأثير الجنس ، والعمر ، والتعليم ، والدخل ، وطول الإقامة في المنطقة ، وحيازة الإسكان ، والرأي السياسي على المواقف العامة تجاه الحكومة المحلية. من بين هذه المتغيرات ، تم العثور على العمر والتعليم ومستويات الدخل لتكون مهمة.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة والتي تتعلق إتجاهات موظفي البلديات نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية، أثر هذه المتغيرات على متغيرات متنوعة، كما درست بعض العوامل والمتغيرات التي تؤثر عليها، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية في عينة الدراسة والتي تكونت من موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد الثامن والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

منهجية البحث

تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة ويعزى السبب في ذلك إلى طبيعة موضوع الدراسة والتي تدرس إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية، ومن أهم ما يتميز به هذا المنهج: أنه يقوم بشكل أساسي على دراسة ووصف ظاهرة محددة، والتي يتم التعبير عنها بشكل كمي وكيفي؛ حتى يتسنى الباحثون من التعرف درجة انتشار الظاهرة مما يساعدهم إلى التوصل إلى عدد من الاستنتاجات لفهم الواقع الذي يحيط بالظاهرة وتطويره (الجديلي، 2011).

واستخدمت هذه الدراسة مصدرين للمعلومات وهما:

- المصادر الثانوية: من خلال مراجعة الدراسات التي تتعلق بموضوع الدراسة.

- المصادر الأولية: وهي المصادر التي تم من خلالها معالجة الجوانب التحليلية للدراسة، إذ تم جمع البيانات الأولية للدراسة من خلال استبانة الدراسة، وقد تكونت الاستبانة التي اعُدَّت أداةً رئيسةً لهذه الدراسة من قسمين بحيث يتكون القسم الأول من العوامل الديموغرافية، أما القسم الثاني فيتكون من 15 عبارة تهدف إلى معرفة إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية وتم تصميمهما بالاعتماد على الدراسات السابقة.

أولاً: مجتمع الدراسة وعينه

مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة على موظفين محكمة بلدية السلط الكبرى ويعزى السبب في ذلك إلى طبيعة عمل الباحث في محكمة البلدية.

عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من عينة عشوائية من موظفين محكمة بلدية السلط الكبرى وذلك نظراً لصعوبة حصر المجتمع كاملاً. إذ قام الباحث بتوزيع (30) استبيان على موظفين محكمة بلدية السلط الكبرى ، وتم استعادة (26) استبيان، وبعد فحص الاستبانات ومدى صلاحيتها للتحليل بلغت عينة الدراسة القابلة للتحليل (26) استبيان من موظفين محكمة بلدية السلط الكبرى. وقد بلغت عينة الدراسة النهائية التي تم تحليلها (26) من المستجيبين للاستبانة. والجدول رقم (1) يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة.

الجدول (1): خصائص أفراد عينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
1	الجنس	ذكر	16	%61.5
		أنثى	10	38.5
المجموع			**26**	**%100**
2	سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	2	%7.7
		5- 10 سنوات	6	%23.1
		11- 15 سنة	5	%19.2
		أكثر من 15 سنة	13	%50
المجموع			**26**	**%100**

ويتضح من الجدول (1) أن عينة الدراسة تكونت من (26) من موظفين محكمة بلدية السلط الكبرى، حيث اشتملت عينة الدراسة على (16) من الذكور وبنسبة (61.5)، ومن العاملات من الأناث 10أي بنسبة (38.5%). وكانت سنوات الخدمة لأغلب أفراد العينة في العمل أكثر من 15 سنة بواقع مشارك 13 وبنسبة (50%) أما الأفراد اللذين تتراوح خدمتهم بين (5–10) سنوات بلغ عددهم 6 مشاركا ومشاركة، وبنسبة (23.1%) من عينة الدراسة، وبلغ عدد الأفراد من ذوي الخدمة أقل من 5 سنوات (2) مشاركا ومشاركة وبنسبة (7.7%) من أفراد عينة الدراسة، أما ذوي الخدمة 11–15سنة فقد بلغ عددهم (5) مشاركا ومشاركة أي بنسبة (19.2%) من عينة الدراسة.

ثانياً أساليب المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام برنامج ال (SPSS) الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات والحصول على النتائج حيث تم استخدام عدد من الاختبارات الاحصائية للإجابة على اسئلة وفرضيات البحث وهي: اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس درجة الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة المستخدمة في قياس متغيرات البحث وقد بلغت (0.83) وهي بذلك تعكس بذلك تعكس مدى اتساق العبارات المتعلقة لقياس إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية في أداة البحث وهذا يشير الى درجة ثبات ممتازة للأداة، وتم حساب النسب المئوية من أجل قياس التوزيعات التكرارية النسبية لخصائص أفراد العينة وإجاباتهم على فقرات الاستبانة، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري لقياس مدى تشتت الإجابات عن قيم وسطها الحسابي، واختبار ال**T-test** لاختبار تأثير المتغير الديموغرافي (الجنس) على (إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية)، واختبار تحليل التباين الأحادي **ONE WAY ANOVA** لاختبار تأثير المتغير الديموغرافي (سنوات الخدمة) على (إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية).

نتائج الدراسة وتوصياتها

بعد عملية جمع البيانات والتي تم معالجتها إحصائياً من خلال برنامج (SPSS)، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ما يلي:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي الأول: ما هي إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية؟

تم استخدام المتوَسطات الحسابية وَالانحرافات المعيارية من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، وَلتقدير إستجابات المبحوَثين فقد تم إستخدام المعيار الآتي:

جدوَل(2): معيار تقدير استجابات المبحوَثين على إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية

المتوَسط الحسابي	تقدير توَافق أفراد العينة
2.33-1	ضعيفة
3.66-2.34	متوسطة
5-3.67	مرتفعة

وفي إطار الإجابة عن اسئلة الدراسة، جاءت النتائج كما يلي:

أولاً: إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية

لمعرفة ذلك تم حساب المتوسطات الحسابيه والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لكل فقرة من فقرات إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية ، والجدول رقم (3) يبين تلك النتائج.

الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرفات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات المتعلقة إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية

التسلسل	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	يقوم أعضاء المجلس البلدي من تحقيق الدور المنوط بهم من وجهة نظر موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى	3.71	1.04
2	يقوم أعضاء المجلس البلدي بتحسين أداء عمل البلدية من وجهة نظر موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى.	4.17	0.76
3	يمتلك أعضاء المجلس البلدي الصلاحيات اللازمة لتحسين أداء المجلس من وجهة نظر موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى .	3.54	1.25
4	يقوم أعضاء المجلس البلدي بإجراء الزيارات اللازمة بهدف تعزيز أداء البلدية من وجهة نظر موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى .	3.67	1.40
5	يقوم أعضاء المجلس البلدي بالاطلاع على التقارير الدورية التي تقدمها البلدية لتحسين أدائها من وجهة نظر موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى.	3.25	1.29

6	يقوم أعضاء المجلس البلدي بالاطلاع على تقارير سير عمل المشروعات التي تنفذها البلدية من وجهة نظر موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى.	4.21	1.06
7	يقوم أعضاء المجلس البلدي بتنفيذ برامج الخدمات البلدية من وجهة نظر موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى.	3.67	1.01
8	يقوم أعضاء المجلس البلدي بتنفيذ مشروعات المخططات الهيكلية من وجهة نظر موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى.	3.71	1.27
9	يقوم أعضاء المجلس البلدي بتنفيذ الشروط والمعايير المتعلقة بالصحة العامة في المشاريع من وجهة نظر موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى.	3.42	1.14
10	يقوم أعضاء المجلس البلدي بمتابعة المشروعات التطويرية والاستثمارية من وجهة نظر موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى.	3.71	1.23
11	يقوم أعضاء المجلس البلدي بمتابعة مشروعات التشغيل والصيانة من وجهة نظر موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى.	3.38	1.41
12	يقوم أعضاء المجلس البلدي بمتابعة برامج الخدمات البلدية ومشروعاتها من وجهة نظر موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى.	3.96	0.95
13	يقوم أعضاء المجلس البلدي بمتابعة شروط وضوابط البناء ونظم استخدمات الأراضي من وجهة نظر موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى.	3.92	1.02
14	يقوم أعضاء المجلس البلدي بمتابعة تنفيذ المشروعات البلدية المعتمدة في الميزانية من وجهة نظر موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى.	3.88	0.95
15	يقوم أعضاء المجلس البلدي بمتابعة تنفيذ مشروعات التشغيل والصيانة من وجهة نظر موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى.	2.83	1.37
	الدرجة الكلية لإتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية	**3.71**	**1.27**

ومن خلال بيانات الجدول أعلاه نرى بأن المتوسط الحسابي العام لكافة الفقرات التي تتعلق بإتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية كانَ (3.71)، مما يدل على مستوى اتفاق جيد بين أفراد العينة لإتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الانحراف المعياري بلغت (1.27) وهو أمر طبيعي يعكس التقارب في استجابات العينة. وبشكل عام، فقد

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد الثامن والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

كان موقف العينة نحو الأسئلة إيجابياً، ونستنتج من ذلك اتفاق عينة الدراسة على إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية كانت مرتفعة. وَبلغ أعلى متوَسط حسابي (4.21) للفقرة رقم 6 وَالتي تنص على " يقوم أعضاء المجلس البلدي بالاطلاع على تقارير سير عمل المشروعات التي تنفذها البلدية من وجهة نظر موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى." وَيعكس هذا درجة اتفاق قوَية، بينما بَلغَ أدنى مُتوَسط حسابي (2.83) لصالح الفقرة 15 وَالتي تنص على " يقوم أعضاء المجلس البلدي بمتابعة تنفيذ مشروعات التشغيل والصيانة من وجهة نظر موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى." وَهذا يعكس درجة اتفاق جيدة. وَبشكل عام، فقد كان موَقف العينة نحوَ الأسئلة إيجابياً، وَنستنتج من ذلك اتفاق موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى على أن أعضاء المجلس البلدي يقومون بممارسة أدوارهم في الأنشطة الرئيسية كانت مرتفعة.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

فرضية البحث الرئيسية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية تعزى للمتغيرات الديمغرافية(الجنس، وسنوات الخدمة). **ولاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة، تم اختبار الفرضيات الفرعية لها، وجاءت النتائج كالتالي.**

أولاً: نتائج إختبار الفرضية الأولى:

وتنص الفرضية الفرعية الاولى على أن " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية تعزى لمتغير الجنس." ،ولاختبار هذه الفرضية تم إستخدام اختبار T–test، وجاءت النتائج كما في الجدول رقم (4).

جدول (4): نتائج (T–test) لإتجاهات موظفي محمكة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وميزتهم لأمورهم في الأنشطة الرئيسة حسب متغير الجنس

المحور	الجنس	الوسط العام	الانحراف المعياري	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة T	مستوى الدلالة
إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية	ذكر	4.47	0.6660	1.904	1	1.904	124.258	0.026
	أنثى	4.23	0.6088	122.658	25	0.379		
				124.561	**26**			

دال عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) *

ويبين الجدول رقم (4) نتائج تحليل التباين الأحادي لإتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية حسب متغير جنس العامل في المحكمة، ومن خلال الإطلاع على قيم (t– test) ومقارنتها بالقيمة الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) يتضح أنَّ قيم (T) ذات دلالة حيث كانت قيمة (T) المحسوبة أكثر من القيمة الجدولية؛

العدد الثامن والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية تعزى لمتغير الجنس للعاملين في وزارة الداخلية في الامارات العربية المتحدة .

ويتضح من الجدول رقم (4) أنَّ الفروق في جنس العاملين في محكمة بلدية السلط في إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية كانت لصالح أفراد العينة من الذكور، وكان المتوسط الحسابي لصالحهم. وعليه ترفض الفرضية الفرعية الاولى وتقبل الفرضية الفرعية البديلة والتي تنص على " يوجد فروق ذات دلالة إحصائية مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية تعزى لمتغير الجنس" .

ثانياً: نتائج أختبار الفرضية الفرعية الثانية:

وتنص الفرضية الفرعية الأولى على أن " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية تعزى لمتغير سنوات الخدمة." . ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي، وجاءت النتائج كما في الجدول رقم (5).

جدول (5): نتائج (ONE WAY ANOVA) لإتجاهات موظفي بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وميزتهم لأمورهم في الأنشطة الرئيسة بحسب متغير سنوان الخدمة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية	بين المجموعات	13.867	5	2.773	8.017	0.000
	داخل المجموعات	110.695	21	.346		
	الكلي	124.561	26			

*** دال عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

ويبين الجدول رقم (5) نتائج تحليل التباين الأحادي لإتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية حسب متغير سنوات الخبرة للعاملين في محكمة بلدية السلط الكبرى، ومن خلال الإطلاع على قيم (ف) المحسوبة ومقارنتها بالقيمة الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) يتضح أنَّ قيم (ف) ذات دلالة حيث كانت قيمة (ف) المحسوبة أكثر من القيمة الجدولية؛ وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية حسب متغير سنوات الخبرة للعاملين في محكمة بلدية السلط الكبرى.

ولمعرفة لصالح من هذه الفروق تم إجراء اختبار بعدي (L.S.D) والجدول رقم (6) التالي يوضح هذا الاختبار.

العدد الثامن والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (6): أختبار (L.S.D) للفروق في محور إتجاهات موظفي بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وميزتهم لأمورهم في الأنشطة الرئيسة بحسب متغير سنوان الخدمة

المحور	المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	5- 10 سنوات	11- 15 سنة	أكثر من 15 سنة
إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية	أقل من 5 سنوات	4.2969				*
	5- 10 سنوات	4.2170				*
	11- 15 سنة	4.2201				*
	أكثر من 15 سنة	4.4295	*	*	*	*

ويتضح من الجدول رقم (6) أنَّ الفروق في سنوات الخبرة للعاملين في في محكمة بلدية السلط الكبرى كانت لصالح أفراد العينة من سنوات الخبرة التي تزيد عن 15 عاما، وكان المتوسط الحسابي في جميع المتغيرات السابقة لصالحهم. وعليه ترفض الفرضية الفرعية الثانية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه" يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية تعزى لمتغير سنوات الخدمة."

ملخص نتائج الدراسة

خرجت الدراسة بالاستنتاجات التالية:

- اتفاق موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى على أن أعضاء المجلس البلدي يقومون بممارسة أدوارهم في الأنشطة الرئيسية كانت مرتفعة.
- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية تعزى لمتغير سنوات الخدمة، ولصالح أفراد العينة من سنوات الخبرة التي تزيد عن 15 عاما.
- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في إتجاهات موظفي محكمة بلدية السلط الكبرى نحو أعضاء المجلس البلدي وممارستهم لأدوارهم في الأنشطة الرئيسية تعزى لمتغير الجنس، ولصالح أفراد العينة من الذكور.

التوصيات

وفي ضوء ما أتت به الدراسة من نتائج واستنتاجات، فإنّ الباحث يوصي بما يلي:

- ضرورة إعطاء عضو المجلس البلدي المزيد من الصلاحيات حتى يكون قادراً على القيام بالأدوار المنوطة إليها بكل سهولة وفعالية.
- ضرورة إعطاء عضو المجلس البلدي كافة الموارد المالية، والبشرية، والتقنية حتى يكون قادراً على القيام بالأدوار المنوطة إليها بكل سهولة وفعالية.
- لا بد من أن يكون عضو المجلس البلدي شريك المشاركة بالرأي في الموضوعات والقضايا البلدية الرئيسة في الجهاز البلدي في بلدية السلط الكبرى لتعزيز عمل البلدية.

المراجع

المراجع العربية

أبو فارس، محمود ، والخرابشة، عمر. (2010). اتجاهات موظفي بلديات محافظة البلقاء في الأردن نحو الإنتخاب و التعيين في المجالس البلدية: دراسة ميدانية تحليلية .مجلة جامعة الملك سعود – العلوم الإدارية: جامعة الملك سعود، مج 21, ع 1,2 ، – 31 .55

الجديلي، ربحي عبد القادر (2011). مناهج الدراسة العلمي، وثيقة الكترونية بموقع شذرات، متوفر على http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=1060، تم الدخول بـ (2020/1/12).

ربايعة، سائد ، و حبش، جمال. (2013). دور المشاركة الشعبية في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين .مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية: جامعة القدس المفتوحة، ع 31 ، 40 – 11.

عبيد، شاهر ، حبش، جمال، وربايعة، سائد. (2014). اتجاهات موظفي البلديات نحو أعضاء المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين .مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية: جامعة القدس المفتوحة، ع 32 ، 45 – 11.

لدغش، رحيمة. (2015). الرقابة الإدارية على المجالس المحلية المنتخبة. مجلة التراث: جامعة زيان عاشور بالجلفة – مخبر جمع دراسة وتحقيق مخطوطات المنطقة وغيرها، ع19 ، 128 – 138.

المراجع الأجنبية

Kosecik, M., & Sagbas, I. (2004). Public attitudes to local government in Turkey: research on knowledge, satisfaction and complaints. Local Government Studies, 30(3), 360-383.

Taurai, C., Mugove, K., & Giliet, C. (2016). Attitudes of Local Government Counsellors towards Residents' Contributions on Local Government Issues; a Case of Bindura, Zimbabwe.

العدد الثامن والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

Abstract

This study aimed to identify the attitudes of the employees of the Greater Salt Municipal Court towards the members of the Municipal Council and the practice of their roles in the main activities. The study also aimed to identify the differences in the attitudes of the employees of the Greater Salt Municipal Court towards members of the Municipal Council and the practice of their roles in the main activities due to demographic variables (gender, and years of service). Of the employees of the Greater Salt Municipality Court. Among the most important findings of the study is the agreement of employees of the Greater Salt Municipal Court that members of the Municipal Council are exercising their roles in the main activities were high. The results also found that there are statistically significant differences in the attitudes of employees of the Greater Salt Municipal Court towards members of the Municipal Council and the exercise of their roles. In the main activities attributed to the variable of years of service, in favour of the sample members from years of experience of more than 15 years, and finally, the results found that there are statistically significant differences in the attitudes of the employees of the Greater Salt Municipality Court towards the members of the Municipal Council and the practice of their roles in the main activities due to the variable of sex, and in favour of Male sample members.

Keywords: Attitudes of employees of the Greater Salt Municipal Court, Members of the Municipal Council, Playing roles in key activities.